

إعادة إحياء المناطق الحرة في الجزائر: الدروس المستفادة من تجربة "بلآرة"

"Revitalizing Free Zones in Algeria: Lessons Learned from the Bellara Experience"أسماء سي علي*¹¹ جامعة حسيبة بن بوعلي_الشلف، مخبر البحوث و الدراسات الاقتصادية الأورومتوسطية، a.siali@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2023/03/05 تاريخ القبول: 2023/05/07 تاريخ النشر: 2023/06/06

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تجربة المناطق الحرة في الجزائر و أسباب تعثرها خلال تسعينات القرن الماضي، و محاولة البناء على هذه التجربة_معطياتها و أسباب فشلها_ للتأسيس لانطلاقة صحيحة في ظل إعادة إحياء التجربة من جديد عبر ال قانون 15_22. فقد عملت الجزائر خلال التسعينات على إصدار قوانين و تشريعات تقضي بإقامة منطقة حرة في "بلآرة" بولاية جيجل، عملاً بأحكام المرسوم التنفيذي رقم (97_106)، و التي منحت تحفيزات جبائية و جمركية هامة، غير أن هذه التجربة تعثرت لكونها أنشئت في ظل منظومة بيئية هشّة لا تتوفر على المقومات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الجغرافية الأساسية لإقامة المناطق الحرة، ما أدى إلى إلغائها عام 2006. و مع استقرار الأوضاع و تغير الظروف تم إعادة إحياء التجربة من جديد، وفق ترتيبات جديدة بهدف استقطاب الاستثمارات المحلية و الأجنبية و تنشيط المبادلات التجارية، قصد تحفيز النمو الاقتصادي و دفع وتيرة التنمية الاقتصادية في البلاد.

الكلمات المفتاحية: مناطق حرة؛ استثمار؛ تبادل تجاري؛ إعفاءات جمركية؛ منطقة "بلآرة".

تصنيف JEL: F1, F13, F190

Abstract:

This study aims to shed light on the experience of free zones in Algeria and the reasons they kept stumbling during the nineties of the last century, and to try to build on this experience - its data and the reasons for its failure - to establish a correct start in light of reviving the experience again through Law 22_15.

During the nineties, Algeria worked to issue laws and legislation requiring the establishment of a free zone in "Bellara" at Jijel, pursuant to the provisions of Executive Decree No. (97_106), which granted important tax and customs incentives, but this experience faltered because it was established within fragile environment that lacks the basic political, economic, social and geographical elements for free zones establishment, which led to its cancellation in 2006. And with the stability of the situation and the change of conditions, the experience was revived again, according to new arrangements, with the aim of attracting domestic and foreign investments and stimulating trade exchanges, in order to stimulate economic growth and accelerate the pace of economic development in the country.

Keywords: Free zones; Investment; Trade exchange; Customs exemptions; "Bellara" zone.**Jel Classification Codes:** F1, F13, F190

*أسماء سي علي

I. مقدمة:

تزايد الاهتمام بالمناطق الحرة عبر العالم، باعتبارها أداة من أدوات سياسات التنمية الاقتصادية في الدول، تركز على هدف أساسي هو تعزيز المبادلات التجارية العالمية، ودعمًا لهذا التوجه تم عام 2014 إنشاء المنظمة العالمية للمناطق الحرة (WFZO) لتجميع المناطق الحرة من كل أنحاء العالم وتعزيز آثارها الإيجابية، من خلال التوجيه و تبادل المعرفة و تقديم الخدمات لأعضائها، بالشكل الذي يسمح بتعزيز مساهمة المناطق الحرة في الازدهار الاقتصادي و التنمية الاجتماعية للبلد المضيف. كما أنشئت في إفريقيا منظمة المناطق الحرة الإفريقية (AFZO)، بهدف جمع كل المناطق الحرة الإفريقية و تعزيز التعاون بينها في مختلف المجالات المتعلقة بتنمية المنطقة، بما في ذلك الاقتصادية، الاجتماعية، الضريبية و المعرفة و الخبرات، و هو ما يسمح بتطوير هذا النوع من المناطق في القارة، حيث يتعين توفر البنى التحتية اللازمة و تقديم مجموعة واسعة من التسهيلات والامتيازات و الإعفاءات الضريبية و الجمركية المخيرة و تبسيط الإجراءات الإدارية فيها، بهدف جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية باعتبارها مناطق للتوطن الصناعي، كما تسمح بدعم الإنتاج المحلي و زيادة عائدات العملة الصعبة و تنشيط المبادلات التجارية بها، فضلا عن نقل المعرفة الفنية و توفير مناصب الشغل.

رغبة منها في تحصيل كل ذلك، عملت الجزائر في تسعينات القرن الماضي على سن قوانين و تشريعات لإقامة المناطق الحرة، حيث تم عام 1997 إصدار مرسوم تنفيذي تضمن إقامة المنطقة الحرة لبلآرة (بولاية جيجل)، و كانت تلك التجربة الأولى والوحيدة، غير أنها تراجع عن هذا المسعى عام 2006، و قامت بإلغاء القانون الخاص بإنشاء المناطق الحرة، و تم تفسير ذلك بعدة أسباب.

وبعد هذه التجربة الفاشلة أعادت الجزائر إحياء التجربة من جديد عام 2022، في إطار القانون 15_22، و الذي حدد الترتيبات و القواعد المنظمة لإنشاء المناطق الحرة و الاستثمار فيها. ما يعني أن تجربة المناطق الحرة في الجزائر ما تزال فنية، ولذلك ينبغي قراءة التجربة السابقة و الوقوف عند نقائصها منعا لتكرار التعثر مرة أخرى، و هو ما يتطلب إحاطة شاملة بظروف و معطيات إنشاء المنطقة الحرة لبلآرة و أسباب فشلها و مبررات إلغائها، و بناء التجربة الجديدة على الدروس المستفادة من سابقتها.

بناء على ما سبق نطرح السؤال التالي: ما الذي يفسر إعادة إحياء تجربة المناطق الحرة في الجزائر؟ و ما هي

الدروس المستفادة من التجربة الملغاة؟

لمعالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور كما يلي:

- المحور الأول: الإطار النظري للمناطق الحرة.
- المحور الثاني: المنطقة الحرة "بلآرة" بين ظروف الإنشاء و مبررات الإلغاء.
- المحور الثالث: 2022 سنة بعث المناطق الحرة في الجزائر من جديد: ما الجديد؟

II. المحور الأول: الإطار النظري للمناطق الحرة

تعتبر المناطق الحرة إحدى طرق جذب الاستثمارات، و هي تمثل اليوم ظاهرة عالمية بامتياز، تساهم في استقرار الاستثمارات الأجنبية و تحد من هجرة الاستثمارات المحلية، فمعظم الدول تقيم هذه المناطق كآليات اقتصادية للانتقال التدريجي والمنظم نحو اقتصاد السوق، و وسيلة لنقل التكنولوجيا الحديثة و توطئ الاستثمارات داخل البلد المضيف.

II-1 التطور التاريخي للمناطق الحرة:

يجمع الباحثون على أن المناطق الحرة ظاهرة قديمة تاريخيا، حيث تعتبر جزيرة (Delos) اليونانية الواقعة في بحر (Eger) أول منطقة اقتصادية حرة في تاريخ الاقتصاد العالمي منذ حوالي ألفي عام في عصر الإمبراطورية الرومانية، حيث كان يتم إعادة شحن و تخزين و إعادة تصدير البضائع العابرة لحدود الإمبراطورية. و ذهبت بعض الآراء إلى القول بأن نشأة المناطق الحرة هي بالأصل فكرة عربية، ظهرت بشكل واضح منذ أكثر من 15 قرنا في شبه الجزيرة العربية في منطقة مكة المكرمة، من خلال السياسة التجارية التي كانت تمارسها قريش في إدارة التجارة، حيث كانت تتدفق عروض التجارة و الأموال إلى مكة المكرمة، و بالتالي امتنعت معظم أبناء قريش التجارة، و أصبحوا من أصحاب رؤوس الأموال و يمتلكون الثروات الكبيرة، فلقد وصلت قوافلهم التجارية إلى ألف بعير تحمل مختلف البضائع التي تصل قيمتها إلى آلاف الدنانير في ذلك الوقت (الزبود، 2021، صفحة 91).

و المتتبع لتطور المناطق الحرة تاريخيا، يجد أنها مرت بثلاث مراحل زمنية كالتالي:

1. المرحلة الأولى: إنشاء المناطق الحرة التجارية : يرى باحثون أن فكرة المناطق الاقتصادية الحرة قد نشأت في الموانئ شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط في أوائل العصور الوسطى، عندما كانت المنطقة تشهد انتعاشا تجاريا. و في العصور الحديثة استعملت الدول الاستعمارية خاصة بريطانيا و فرنسا مستعمراتها لإنشاء المناطق الحرة في المدن ذات الموانئ، حيث يتم شحن منتجات هذه المستعمرات و تصديرها إلى هذه الدول، و من أمثلتها المنطقة الحرة في جبل طارق (عام 1705)، و سنغافورة (عام 1819)، و هونغ كونغ (عام 1841)، و عدن (عام 1853)، و جيوبوتي (عام 1859). و منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بدأت فكرة الموانئ الحرة تنمو بسرعة في أوروبا، معتمدة في نشاطها على التخزين و إعادة التصدير. في عام 1923، أقامت المكسيك مناطق التجارة الحرة في مدينتي حدوديتين شماليتين (Mexicali & Tijuana).

وفي عام 1934، أصدر كونغرس الولايات المتحدة قانون منطقة التجارة الخارجية، الذي يسمح بإنشاء مثل هذه المناطق في أجزاء مختلفة من البلاد. تعمل هذه الموانئ الحرة و مناطق التجارة الحرة بشكل أساسي في أنشطة تجارية محدودة ، مثل إعادة الشحن والتخزين و التعبئة و إعادة التصدير (CHEN, 2009, p. 600). يذكر أن إنشاء المناطق الحرة شهد انكماشاً في باقي دول العالم بعد الحرب العالمية الأولى و حتى أزمة الكساد العالمي عام 1930 لتنتعش لاحقا بعد الحرب العالمية الثانية.

2. المرحلة الثانية: إنشاء المناطق الحرة الصناعية للتصدير : بعد الحرب العالمية الثانية، أفسح إنشاء الموانئ الحرة التجارية ومناطق التجارة الحرة المجال تدريجياً لإنشاء مناطق موجهة نحو التصنيع، فقد ظل نشاط المناطق الحرة مقتصرًا على الجانب التجاري فقط حتى أواخر خمسينات القرن العشرين، أين تم التوجه تدريجياً نحو إنشاء مناطق موجهة نحو التصنيع، في ظل محاولات الدول النامية لجلب الاستثمارات الأجنبية و تعزيز الصادرات، و توجه الشركات متعددة الجنسيات في الدول الصناعية الغربية لتحويل رأس المال إلى مواقع إنتاج منخفضة التكلفة، لتظهر بذلك مناطق حرة تجمع بين وظائف التجارة و التصنيع، و هذا خلال الفترة الممتدة بين أواخر الخمسينيات و منتصف الستينيات من القرن العشرين.

في عام 1959، أنشأت أيرلندا منطقة تجهيز الصادرات (المنطقة الأولى في العالم التي تحمل هذا الاسم) في مطار Shannon الدولي لمعالجة السلع المستوردة إلى منتجات قابلة للتصدير . و في عام 1965 تم إنشاء أول منطقتين لتجهيز الصادرات في آسيا: في ميناء Kaohsiung في تايوان، و ميناء Kandla الهندي. (CHEN, 2009, p. 600) و مع بداية الستينيات انتشر التخصص في الأنشطة القائمة في المناطق الحرة (التجارية/الصناعية/الخدمية) و توسع انتشارها في أكثر من 80 دولة في العالم، و كانت تجربة الصين في هذا المجال من التجارب الأكثر إثارة للاهتمام، حيث تم بدء من عام

1978 إنشاء أربع مناطق اقتصادية في مقاطعة (Guangdong)، عممت فيما بعد على المقاطعات الصينية الأخرى إلى أن وصل عددها إلى 32 منطقة حرة، منها منطقة (بودنج) التي أنشئت عام 1990 و يعمل فيها يوميا 200 ألف عامل، علما أن إجمالي الاستثمارات الأجنبية في هذه المناطق الحرة بلغ في نهايات القرن الماضي حوالي 28 مليار دولار، و أن الحكومة الصينية حصلت من هذه الاستثمارات في عام 1998 على دخل ضريبي قيمته 2.1 مليار دولار. (عابد، 2008، صفحة 14)

كان النصف الثاني من الستينيات و السبعينيات بأكملها "فترة ذهبية" لانتشار مناطق تجهيز الصادرات. و بحلول نهاية عام 1979، تم تشغيل 21 منطقة تجهيز الصادرات في آسيا، و كان من المخطط إنشاء 19 منطقة أخرى في أوائل الثمانينيات. ارتفع إجمالي عدد مناطق تجهيز الصادرات في البلدان النامية من 11 في 1970 إلى 96 في 1981، و استمر في الارتفاع خلال الثمانينيات. مثلت مناطق تجهيز الصادرات في الستينيات و حتى الثمانينيات تطورا وظيفيا مميّزا عن منطقة التجارة الحرة التقليدية، مع توجه سائد نحو التصنيع التصديري. (CHEN, 2009, p. 600)

3. المرحلة الثالثة: إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة : منذ سبعينيات القرن الماضي، تطورت المناطق الاقتصادية الحرة أكثر من منطقة الصناعات التصديرية إلى المنطقة الاقتصادية الخاصة الأكثر شمولا و تنوعا وتوازنا بين القطاعات الاقتصادية و التي تغطي مناطق أكبر، منها منطقة (Shenzhen) على الساحل الجنوبي للصين و (Manaus) في منطقة الأمازون الشاسعة في شمال البرازيل، و التي تم إنشاؤها بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية في منطقة متخلفة و معزولة في البرازيل. كما أنشأ الاتحاد السوفيلتي سابقا العديد من المناطق الاقتصادية الخاصة في جمهورياته المختلفة (المستقلة فيما بعد)، بما في ذلك (Vyborg) بالقرب من حدود فنلندا في روسيا، و (Nakhodka) على بحر اليابان في الشرق الأقصى الروسي، و (Brest) بالقرب من حدود بولندا في بيلاروسيا، و (Gur'yer) على بحر قزوين في كازاخستان، و (Odessa) على البحر الأسود في أوكرانيا.

أظهرت التقارير العالمية تطور المناطق الحرة عالميا منذ عام 1970 حتى الآن على النحو التالي: (الأسعد، صفحة 214)

- تزايد انتشار المناطق الحرة من 25 دولة إلى 120 دولة.
 - ارتفاع عدد المناطق الحرة من 80 إلى 5000 منطقة.
 - ارتفاع حجم تجارة المناطق الحرة من 10 مليار دولار أمريكي إلى 400 مليار دولار أمريكي.
 - ارتفاع عدد الوظائف التي وفرتها المناطق الحرة من مليون وظيفة إلى 41 مليون وظيفة.
- على الرغم من مرور عدة قرون بين المرحلتين الأولى و الثانية، فقد استغرق الأمر 20 عام فقط لتتطور المناطق الحرة من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة. و يمكن القول أن المناطق الحرة تطورت عبر الزمن من حيث: (الأسعد، صفحة 214)
- نوعية النشاط و الغرض: فبعد أن كانت مجرد مناطق تُمنح فيها المشروعات التجارية بعض الامتيازات بغرض تنشيط التجارة العابرة، أصبحت مناطق تمارس فيها عمليات مختلفة من التخزين و التصنيع البسيط إلى التصنيع الثقيل، فضلا عن أنشطة الخدمات، و كذلك من الإنشاء بغرض خدمة المصالح الأجنبية للدول الاستعمارية، إضافة إلى كونها أداة من أدوات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الدول النامية.
 - الموقع: فبعد أن كانت تتخذ مواقعها بالقرب من الموانئ البحرية أصبحت تتخذ مواقعها بالقرب من الموانئ الجوية أو داخل البلاد لتعمير المناطق النائية و تنميتها.
 - المساحة: فبعد أن كانت تقام على مساحة محدودة أصبحت تقام على مساحات شاسعة، بل أصبحت تشمل مدنا أو موانئ بأكملها.

II-2 تعريف المناطق الحرة و خصائصها:

لم تتفق النظم و التشريعات المختلفة على إعطاء تعريف موحد للمنطقة الحرة، كما تباينت التعريفات التي قدمتها الهيئات الدولية... إذ لا توجد مناطق حرة كمفهوم موحد، فقد نجم عن التطور التاريخي و تنوع التجربة الدولية أن مصطلح "المناطق الحرة" اليوم هو مجرد مصطلح أكاديمي يستعمل من باب الإيجاز، يتفق الاقتصاديون على معالمة المشتركة دون أن يصلوا إلى توحيد مفهومه، و السبب في ذلك اقتصادي محض مفاده _في الحقيقة_ أن تحت تسمية المناطق الحرة هناك عدة أشكال، فالمناطق الحرة كانت و لا تزال آلية اقتصادية لتدويل الاقتصاد الرأسمالي، و تطورت مع تطوره. (حسان، 2007، صفحة 4).

1. تعريف المناطق الحرة: في عام 2015، اقترحت المنظمة العالمية للمناطق الحرة (WFZO)، و هي أكبر اتحاد للمناطق الحرة، التعريف التالي: "المنطقة الحرة هي منطقة محددة من قبل حكومة واحدة أو أكثر (حكومات) حيث يتم إعفاء الأنشطة الاقتصادية، سواء كانت إنتاجية أو تجارية، مادية أو افتراضية فيما يتعلق بالسلع أو الخدمات أو كليهما (كلياً أو جزئياً) من الرسوم الجمركية أو الضرائب أو الرسوم أو مع تنظيم محدد المتطلبات التي قد تنطبق بخلاف ذلك". (BOST, 2019, p. 145)

و قد عرفت لجنة الإحصاء التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للمنطقة الحرة بأنها: مجال جغرافي حدوده ثابتة و مدخله مراقب من طرف مصلحة الجمارك، حيث يمكن للسلع القادمة من الخارج عبور الحدود الجمركية دون الخضوع للحقوق أو للمراقبة، ما عدا تلك التي يمنع دخولها من طرف القانون، ثم تستطيع لاحقاً الخروج دون أن تخضع لحقوق أو مراقبة الصادرات. (مزريق، 2013، صفحة 3)

كما عرفت اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا المناطق الحرة بأنها: مناطق تقع ضمن السياج الجمركي أو مناطق معزولة تقع ضمن ميناء بحري أو مطار جوي أو على مقربة منه، تستفيد من الإعفاء من الرسوم الجمركية، و بذلك فهي تقع خارج النطاق الجمركي للدولة، مما يجعلها تستخدم لتخزين البضائع العابرة و الحفاظ عليها لتوزيعها و تأخير دفع رسوم الاستيراد أو تجنب دفع الضرائب غير المباشرة على أنواع أخرى من الأنشطة التي تتم فيها. (بن أحمد و هداجي، 2020، صفحة 21)

و من جهته يقترح الاتحاد الأوروبي تعريفاً أكثر دقة للمناطق الحرة، يركز في الغالب على إصدار المزايا الجمركية: "المناطق الحرة هي مناطق خاصة داخل المنطقة الجمركية للجماعة. البضائع الموضوعة في هذه المناطق معفاة من رسوم الاستيراد و ضريبة القيمة المضافة و رسوم الاستيراد الأخرى. (BOST, 2019, p. 145)

وضعت الاتفاقية الدولية لتبسيط و تنسيق الإجراءات الجمركية، و المعروفة باسم اتفاقية "كيوتو Kyoto" الإطار القانوني الذي يحكم المناطق الحرة، تم تطوير الاتفاقية من قبل منظمة الجمارك العالمية (WCO)، و دخلت حيز التنفيذ عام 1974 باعتبارها الاتفاقية الجمركية الرئيسية لتسهيل التجارة، ليتم تنقيحها و اعتماد النسخة الجديدة من قبل مجلس منظمة الجمارك العالمية في عام 1999. (VISKI & MICHEL, 2016, p. 28_29)

و قد عرف الفصل الثاني (المناطق الحرة) في الملحق الخاص (D) باتفاقية كيوتو المعدلة (RKC) المنطقة الحرة بأنها: جزء من إقليم طرف متعاقد، تعتبر فيه بصورة عامة أن أي بضائع تدخل إليه على أنها خارج الإقليم الجمركي، فيما يتعلق برسوم و ضرائب الاستيراد. (Revised KYOTO Convention, p. 28)

كما تعرف "مناطق التجارة الحرة" (FTZ) بأنها مناطق محددة على وجه التحديد داخل البلد، حيث يمكن استيراد/إنزال البضائع و التعامل معها و معالجتها و تجميعها، تصنيعها أو إعادة تكوينها و إعادة تصديرها مع الشركات التي تكتسب مجموعة واسعة من الفوائد، على سبيل المثال، الإعفاءات من الرسوم و الضرائب، و الإجراءات الإدارية المبسطة و الواردات المعفاة من

الرسوم الجمركية من المواد الخام و الآلات و قطع الغيار و المعدات. و هي تقع عموماً حول الموانئ الرئيسية و المطارات الدولية والحدود و المواقع الوطنية ذات المزايا الجغرافية للتجارة. (OzonAction, p. 1)

2. خصائص المناطق الحرة: تشترك المناطق الحرة في عدة خصائص أهمها: (بوعكاز و بحري، 2020، صفحة 67)

- نظام جبائي مرن: إذ أن الخاصية الأساسية للمناطق الحرة تكمن في النظام المرن الذي يخضع إليه المتعاملون، وكذلك العمليات الممارسة داخل المنطقة، فهي تمنح امتيازات في إطار الإجراءات المحفزة في مجال الاستثمار، و بالخصوص من الناحية الجبائية على غرار المحيط الاقتصادي الدولي أو الإقليمي الذي تنتمي إليه.

- الشمولية و العالمية: و هو تفتح المناطق الحرة على مجالات الاستثمار الخارجي لكل المتعاملين الاقتصاديين الذين يرغبون في إقامة مشاريعهم الاستثمارية في هذه المناطق، دون الأخذ بعين الاعتبار جنسياتهم الأصلية.

- المساواة: كل المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا أجنبان أو محليين يتمتعون بنفس الحقوق و عليهم نفس الواجبات داخل المنطقة الاقتصادية الحرة بدون استثناء.

- غياب البيروقراطية: إن العمليات التي تتم داخل المنطقة الحرة لا تخضع إلى عراقيل إدارية في التسيير، حيث أن الإجراءات الإدارية داخل المنطقة يجب أن تتم بصفة سريعة و بسيطة دون تعقيدات و مشاكل في نوعية التسيير.

هذا و لا ينبغي أن تكون الإجراءات/الرقابة الجمركية المبسطة في المناطق الحرة هي الميزة الرئيسية لإنشاء المناطق الحرة على حساب سلامة التجارة و أمنها، و من ناحية أخرى يمكن توفير المزيد من مزايا التسيير داخل المناطق الحرة للشركات المستأجرة التي تفي بمعايير المشغل الاقتصادي المعتمد المعمول بها على الصعيد العالمي، و التي ينص عليها إطار معايير تأمين و تسيير التجارة العالمية لمنظمة الجمارك العالمية. (منظمة الجمارك العالمية، 2020، صفحة 7)

II-3 أنواع المناطق الحرة:

يمكن تقسيم المناطق الحرة إلى عدة أنواع استناداً إلى عدة معايير كما يأتي بيانه:

1. التقسيم حسب المساحة و الموقع: يتم تقسيم المناطق الحرة حسب منظمة المناطق الحرة العالمية (WEPZA) إلى الأنواع التالية: (ساحل، 2016، صفحة 161، 162)

أ. المناطق الحرة الواسعة: هي مناطق واسعة فيها سكان مقيمون، مثل المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين أو ما يسمى بالمدن الجديدة، بحيث تكون مأهولة بالسكان (أرض واسعة و كثافة سكانية)، و مثال ذلك البرازيل، هونغ كونغ، موناكو و سنغافورة.

ب. المناطق الحرة الصغيرة: هي عبارة عن مناطق تقل مساحتها عن 1000 هكتار، بحيث تكون محاطة بسياج، و يجب على المستثمرين أن يلتزموا بالجزء المخصص لهم من ذلك الموقع داخل تلك الأسوار، و لا يوجد سكان مقيمون فيها، و يمكن أن تشمل أماكن تخصص لمبيت العمال، و مثال ذلك بوليفيا، فرنسا، مصر، قبرص، ألمانيا، إيرلندا و الأردن.

ج. المناطق الحرة التي تشمل مدناً بأكملها: تقوم بعض الدول بإنشاء هذا النمط على المدن و الموانئ الساحلية التي تقع على محاذة البحار و المحيطات، و قد يكون إنشائها على جزيرة كاملة مثل: جزيرة جنوة و جزيرة تريستا في أوروبا، اللتان تعتبران من المدن الحرة في القرون الوسطى، و قد ظهر هذا النمط بسبب موقع هذه المناطق في مسار التجارة العالمية و التوسعات الاستعمارية في القرن التاسع عشر مثل: مناطق جبل طارق و سنغافورة، هونغ كونغ و كوبنهاجن. (فتوح و باعمر، 2019، صفحة 347)

2. التقسيم حسب النشاطات: و تنقسم إلى:

أ. **المناطق الحرة العامة:** هي مناطق تخضع لسيادة الدولة، تقع على أحد منافذها البرية، البحرية أو الجوية، يتم تجهيزها بالمرافق لإقامة المشروعات الاستثمارية بها، لصالح التجار والشركات والهيئات الاقتصادية، والتي تمنح لها حرية ممارسة نشاطاتها الاقتصادية التجارية والمالية والصناعية.

ب. **المناطق الحرة الخاصة:** هي مناطق حديثة نسبياً، يتم إنشاؤها داخل الدوائر الجمركية أو داخل الدولة لتنمية دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي، عبر تمكينه من الاستثمار في هذه المناطق بالنسبة لكافة الأنشطة المسموح بها للتصنيع والتخزين أو لأي أعمال أخرى، ويتم استحداث المناطق الحرة الخاصة في الحالات التالية:

- قرب موقع المشروع من مصادر المواد الخام.
- عندما يتعذر توفير المساحة اللازمة لإقامة مشروع استثماري كبير في المناطق الحرة العامة.
- عندما ينتج عن المشروع مشكلات بيئية كالتلوث مثلاً، مما يتطلب إقامته في منطقة حرة خاصة.
- عندما تكون خطة الدولة قائمة على استحداث مناطق عمرانية جديدة مع إحداث تنمية اقتصادية بها، ما يتطلب إقامة مناطق اقتصادية حرة خاصة لتحقيق ذلك.

3. التقسيم حسب الدول الأعضاء: و تنقسم إلى قسمين: (بوعكاز و بحري، 2020، صفحة 71)

- أ. **المناطق الحرة الوطنية:** و هي تخص دولة واحدة حيث تنشأ في حدود إقليمها السياسي.
- ب. **المناطق الحرة الدولية (المشتركة):** و هذا النوع ينظر له كأحد أدوات العمل الاقتصادي المشترك على الصعيدين الإقليمي والعالمي، حيث تقام مشاريع بين دولتين أو أكثر من قبل القطاع العام أو القطاع الخاص ، و تعمل ضمن قوانين المنطقة الحرة، ويقام هذا النوع إما في مناطق حدودية أو في أي جزء من أراضي الدول المشاركة فيها.

4. التقسيم حسب نوعية النشاط الممارس فيها: و تنقسم إلى:

أ. **المناطق الحرة التجارية (Free Trade Zone):** تعتبر هذه المناطق أقدم شكل من أشكال المناطق الحرة، و هي تمثل منطقة معينة حيث يمكن للمنتجات الدخول والخروج مع الإعفاء من دفع أي رسوم جمركية، كما يتم تخزين المنتجات فيها لفترات متفاوتة، و غالباً ما تُستخدم هذه المناطق من قبل الشركات العاملة في استيراد وتصدير و/أو توزيع البضائع، و التي تنفذ عمليات المناولة البضائع أو تخزينها أو عرضها. تقع هذه المناطق عموماً في مناطق الموانئ أو المطارات، نجدها في بعض البلدان مثل الولايات المتحدة (Floride)، بنما (Colon)، ألمانيا (Hambourg)، فرنسا (Havre). (Ayadi, 2009, p. 9)

أ. **المناطق الحرة الصناعية (Free Industrial Zone):** هي عبارة عن قاعدة لقيام الوحدات الصناعية الوطنية والخارجية، لها الحق في استيراد مواد الاستثمار من معدات و مواد أولية ضرورية لعملية الإنتاج، و من ثم تصبح هذه المنطقة عبارة عن مستودع كبير محروس من طرف مصلحة الجمارك، يجمع تحت رايته المناطق ذات الوجهة الصناعية المتضمنة للمناطق الحرة الصناعية للتصدير و المناطق الحرة للمؤسسات أو مناطق التشغيل و عمل المؤسسات. (لبلع، 2011_2012، صفحة 56)

ب. **المناطق الحرة الخدمية (Service Free Zone):** و هي تنقسم إلى:

■ **المناطق الحرة المالية:** و هي تشمل: (لبلع، 2011_2012، صفحة 57، 58)

✓ **المناطق الحرة البنكية:** و يعرفها الدكتور (Pascal Lorot_ Thierry Schwob) بأنها أماكن جغرافية معلومة أين يمكن للبنوك على اختلاف أصولها ممارسة و بكل حرية نشاطاتها، بشرط أن تعمل بنظام العملات الصعبة المتواجدة بينك خارجي، و ألا تكون لها علاقات إلا مع غير المقيمين... و من أهم الخصائص المميزة لهذه المناطق أنها تستفيد من إعفاء ضريبي كلي أو جزئي بالنسبة للضرائب المباشرة و غير المباشرة، تحظى بأنظمة قانونية و على الأخص جمركية خفيفة، من ذلك غياب

القيود و الرقابة على المبادلات المتعلقة بالعملة، و في الغالب ليس هناك رسوم على القيمة المضافة و على العمولات، تمتاز بالسرعة و الفعالية في توفير كافة التسهيلات مع جودة الخدمات.

✓ **المناطق الحرة للتأمين:** يعتبر الكثير من الباحثين أن الظروف التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية وراء تشكل هذا النوع من المناطق الحرة، بحيث تميزت بأنظمة قانونية صارمة قيدت عمل شركات التأمين، و بنفس صيغة البنوك، شركات التأمين هي الأخرى متواجدة بالساحات المالية الحرة تستفيد من تعطيل القوانين و الضريبة على أنشطتها.

■ **المناطق الحرة الجبائية:** هي أقاليم تعرف بالجناات الضريبية، تمنح مزايا ضريبية خاصة للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين فيها، لا سيما الضريبة على المداخيل، ما يجعل هذه المناطق أكثر تحفيزا للاستثمار مقارنة ببلداتهم الأصلية.

■ **المناطق الحرة السياحية:** و هي تتكون من متاجر معفاة من الرسوم الجمركية في المطارات ، تمل هذه المناطق بشكل عام لتسهيل بيع السلع الاستهلاكية بالتجزئة للسياح. (Ayadi, 2009, p. 11).

II-4 أهداف إنشاء المناطق الحرة:

1. تلعب المناطق الحرة دورا هاما في اقتصادات الدول، و التي تسعى إلى تحقيق عائد تجاري و ربح مادي على مستوى اقتصادها الوطني عبر إقامة هذه المناطق، حيث يعتبر تحقيق أهداف المناطق الحرة من عدمه مقياسا لمدى نجاح أو فشل هذه المناطق. فيما يلي نذكر أهم الأهداف التي يقوم إنشاء المناطق الحرة عليها: (السيد، 2020، صفحة 300، 301)
1. استخدام المناطق الحرة كأداة تساعد في دمج اقتصادها الوطني في منظومة الاقتصاد العالمي، بحيث تتمكن هذه الدول من مواكبة التطورات التي تطرأ على هذه الاقتصاديات و تتأقلم معها أولا بأول.
2. تسريع عملية النمو الاقتصادي، و يمكن ملاحظة ذلك في الدور الذي تقوم به المناطق الحرة في النهضة الاقتصادية التي يشهدها العملاق الاقتصادي الصيني.
3. العمل على الاستفادة من الموارد الطبيعية للدول المضيفة "المنشئة للمناطق الحرة"، التي لا تتمكنها إمكانياتها المادية أو التكنولوجية من الاستفادة منها بالصورة المطلوبة.
4. توسيع قاعدة التصنيع و تنمية الصادرات.
5. المساهمة في تخفيف عجز ميزان المدفوعات الذي تعاني منه الدول المضيفة.
6. إيجاد فرص عمل جديدة و المساهمة في مكافحة البطالة عن طريق خلق فرص عمل في الصناعات و الشركات المتواجدة بصورة مباشرة في المناطق الحرة.
7. تدريب عمالة صناعية ماهرة للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة، حيث تشتمل المناطق الحرة على مجموعة من الصناعات عادة بوسائل علمية و تكنولوجية حديثة "نقل التكنولوجيا".
8. تطوير الجهاز الإنتاجي و الصناعة الوطنية في توفير احتياجات مشروعات المنطقة الحرة من مستلزمات الإنتاج المحلي.
9. فتح مصادر جديدة للنقد الأجنبي عن طريق تصدير الخدمات، مثل خدمات العمل و تأجير الأرض و المنشآت والمباني و الترفيه و الشحن و غيرها التي تؤدي للغير داخل المنطقة الحرة.
10. توسيع نطاق التجارة الخارجية عن طريق اجتذاب التجارة العابرة إلى المنطقة الحرة لتصبح مركزا يعاد منه التصدير إلى مختلف بلدان العالم، و كذلك استيراد المواد الأولية و إعادة تصنيعها و تحويلها إلى منتجات كاملة.
11. تحسين هيكل الاقتصاد الإقليمي بالعناية بالمناطق النائية عن طريق التنمية الإقليمية للمناطق المختلفة.

12. جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث أن للمناطق الحرة آثارا دعائية للنهضة الاقتصادية تدفع لجذب الاستثمارات الأجنبية داخل أو خارج المناطق الحرة.

هذا وتلعب المناطق الحرة دورا هاما في ضمان التنمية الناجحة للتجارة العالمية، باعتبارها أداة سياسية للأنشطة الجديدة للمنتجات والخدمات، وتعزيز الاستثمار الأجنبي وتوسيع الصادرات وتوفير نقل التكنولوجيا وخلق فرص العمل. (Ates, Ates, Canpolat Gokce, & Toktas, 2022, p. 15)

III. المحور الثاني: المنطقة الحرة "بالرة" بين ظروف الإنشاء ومبررات الإلغاء

بالنظر لأهميتها الاقتصادية لجأت الجزائر كغيرها من الدول إلى إقامة المناطق الحرة عبر ترتيبات قانونية متتالية تحدد شروط ذلك وقواعد تسييرها، ليقع الاختيار على منطقة "بالرة" بولاية جيجل، والتي يبدو أنها لم تكن اختيارا موفقا، إذ تم لاحقا إلغاؤها وإعلان فشلها في تحقيق النتائج المرجوة.

III-1 فكرة إنشاء المناطق الحرة في الجزائر:

تعود فكرة إنشاء المناطق الحرة في الجزائر إلى الفقرة الثانية من المادة 93 من المرسوم التشريعي 93_01، المتضمن قانون المالية لسنة 1993، حيث نصت على أنه "يمكن إنشاء مناطق حرة في القطر الجمركي لا تخضع كلية أو جزئيا للتشريع والتنظيم الجاري بهما العمل وفق الشروط التي سيحددها قانون خاص". (الجريدة الرسمية، 1993، صفحة 37)

تجسدت هذه الفكرة بموجب الفصل الثاني من الباب الثالث للمرسوم التشريعي رقم 93_12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993، والمتعلق بترقية الاستثمار، والذي جاء لتوحيد نظام الاستثمار المطبق على الاستثمار الوطني والأجنبي على حد سواء في مجال إنتاج السلع والخدمات، وجعلها تستفيد من عدة أنظمة تشجيعية سواء في إطار النظام العام أو الأنظمة الخاصة التي هي نوعان: الأنظمة الخاصة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة أو تلك المنجزة في المناطق الحرة، والتي تم تبنيها حسب أحد الدارسين "تحت الرغبة الملحة لتحريك عجلة الاستثمار". (حسان، 2007، صفحة 13)

وبذلك أقر هذا المرسوم إنشاء مناطق حرة تتم فيها عمليات الاستيراد أو التصدير أو التخزين أو التحويل أو إعادة التصدير وفق إجراءات جمركية مبسطة، و بعملات قابلة للتحويل الحر مسعرة من بنك الجزائر، كما تنجز على مستواها استثمارات في نشاطات تكون موجهة للتصدير مستفيدة من إعفاء كلي من الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي وشبه الجبائي والجمركي، باستثناء الرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية غير المرتبطة باستغلال المشروع واشتراكات الضمان الاجتماعي. لاحقا تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 94_320 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 والمتعلق بالمناطق الحرة، إذ عرفها بأنها: "مساحات مضبوطة حدودها، تمارس فيها أنشطة صناعية وخدمات و / أو تجارية". (الجريدة الرسمية، 1994، صفحة 13) في إشارة إلى المناطق الحرة الصناعية والمناطق الحرة التجارية، والمناطق الحرة الصناعية والتجارية.

كما حدد هذا المرسوم التنفيذي شروط و كفاءات إنشاء المناطق الحرة، و من ذلك أن:

- يتم إنشاء المناطق الحرة بناء على اقتراح من وزير المالية.
- يتم إنشاء المناطق الحرة في مطار أو ملك وطني مينائي، أو على أرض تقع بالقرب من ميناء أو مطار أو منطقة صناعية. و لقد اعتبر أحد المحللين الاقتصاديين آنذاك أن وضع نظام المناطق الحرة له "طابع رمزي"، إذ يعطي ضمانات أكثر للمستثمرين الأجانب للاستثمار بالجزائر، والتي تظهر بذلك في صورة جديدة إثر قرارها مباشرة سياسة الانفتاح الاقتصادي، ووجود مناطق حرة بها هو بمثابة التزام و تعهد من قبلها بالتخلي عن الأفكار السابقة السائدة في المجال الاقتصادي، و أهمها

البيروقراطية و الإفراط في الانغلاق، مما سيسمح بالاستفادة من نظام المناطق الحرة و خصائصه الاقتصادية. (حسان، 2007،
صفحة 68)

III - 2 إقامة المنطقة الحرة لـ "بلاّرة":

تم تشكيل لجنة وطنية للمناطق الحرة لدى وزير المالية، تدرس و تقترح تعيين المناطق الحرة و تضبط حدودها . طلبت وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها من الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية (ANAT) إعداد دراسة تقنية لتحديد الولايات المؤهلة لإنشاء أولى المناطق الحرة في الجزائر، تستند الدراسة على عدة معايير، خلصت إلى اختيار منطقة " بلاّرة" بولاية جيجل من بين 15 ولاية أودعت ترشيحاتها، و ذلك استنادا إلى مجموعة معايير تتطلبها المناطق الحرة، إذ جاء الترتيب النهائي للولايات المرشحة لاحتضان المنطقة الحرة كالتالي:

الجدول 1: النتائج النهائية لترتيب الولايات المقترحة لاحتضان المنطقة الحرة

الترتيب	مجموع النقاط	المعايير المرتبطة بالتهيئة العمرانية	المعايير الاقتصادية				الولايات	
			المجموع	المعيار د	المعيار ج	المعيار ب		المعيار أ
01	15842	2500	13342	1984	558	1800	9000	جيجل
02	15157	4000	11157	1226	281	1750	7900	العاصمة
03	13772	2500	11272	2252	970	1700	6350	عنابة
04	13226	2500	10726	1117	659	1700	6450	بلمسان
05	13124	—	13124	4110	1164	1300	6550	وهران
06	10541	2500	8041	1237	304	1550	4950	مسرتغلم
07	7835	—	7835	1488	497	1200	4050	سكيكدة
08	7105	1000	6105	1175	530	1300	3180	الشلف
09	6724	—	6724	1033	391	1650	3650	تبسة
10	6453	1000	5453	818	85	1200	3350	تمنراست
11	5891	1000	4891	248	93	1200	3350	إلحيزي
12	4725	1500	3225	885	240	1700	400	الأغواط
13	4377	1500	2877	609	118	1550	600	سوق أهراس
14	3739	—	3739	918	371	1550	800	البويرة
15	2536	—	2536	631	255	1350	300	الطارف

المعيار أ: الهياكل القاعدية للنقل و المرافق المتعلقة ب (المطار، الميناء، الطرق البرية، السكك الحديدية...)

المعيار ب: نوعية و إمكانيات الخدمات العامة (الغاز، الوقود، الكهرباء، الماء، المواصلات...)

المعيار ج: توفير اليد العاملة المؤهلة و المهارات المحلية.

المعيار د: الخدمات المتعلقة بالقطاع الثالث (المؤسسات البنكية و التأمين، قطاع الصحة و السياحة، المؤسسات الإدارية...)

المصدر: (بلعزوز و مداني، 2006، صفحة 666)

وقع الاختيار على منطقة "بلاّرة" بولاية جيجل كمنطقة صناعية حرة، بسبب موقعها و الإمكانيات و الهياكل و البنية القاعدية المتوفرة بولاية جيجل، فضلا عن انتعاش نشاط ميناء "جنجن"، و استقطابها لمشاريع استثمارية هامة كمركب الحديد والصلب في إطار شراكة جزائرية قطرية.

1. وضعيتها الجغرافية، حدودها، قوامها و مساحتها : تم إنشاء المنطقة الحرة لـ " بلاّرة" رسميا بموجب المرسوم التنفيذي 106_97 المؤرخ في 5 أفريل 1997، حيث تضمن المرسوم التنفيذي إنشاء منطقة حرة ذات وجهة صناعية للتصدير بموقع "بلاّرة" في ولاية جيجل على صعيد بلدية الميلية، يقع الموقع على بعد 40 كلم من ميناء "جنجن" و 40 كلم من مطار الطاهير. تبلغ مساحتها 523 هكتارا، تمارس فيها كل أشكال الاستثمارات ما عدا تلك الملوثة أو المحظورة قانونا. (الجريدة الرسمية، 1997، صفحة 18)

تمت تهيئة 512 هكتارا من مساحة المنطقة لإقامة مركب الحديد، و تم إحاطتها بجدار علوه 205 أمتار و طوله 13000 مترا، و قد بلغت تكلفة تهيئة المنطقة نحو مليار و 400 مليون دج. من خصائصها أنها تحتل موقعا استراتيجيا، حيث تقع بالقرب من الطريق الوطني رقم 27 و الطريق الوطني رقم 43 الرابط بين ولايتي جيجل و سكيكدة، غير بعيدة عن خط أنابيب الغاز الذي يصل بين الولايتين، كما تبعد عن المركز الكهربائي بـ 45 كلم، و تتوفر على هياكل قاعدية هامة. و قد ارتكز مشروع المنطقة الحرة على فكرة أساسية تقضي بتسليمها للاستثمار من جانب شريك أجنبي يملك الضمانات المالية الكافية و الخبرة العميقة في إدارة المناطق الحرة. و بالفعل ما إن أنجز المشروع بالكامل حتى طرحت الدولة في العام 1998 استدرج عروض محلية و دولية، لكن ذلك لم يفض إلى نتائج إيجابية في ذلك الوقت لأسباب عدة، تتعلق بظروف الجزائر و لا علاقة لها بمجدي المشروع. (ساحل، 2016، صفحة 168)

2. تسيير المنطقة الحرة و الامتيازات الممنوحة: كان المرسوم التنفيذي رقم 94_329 قد حدد شروط و كفاءات تسيير المناطق الحرة، و من ذلك:

- يمنح امتياز استغلال المناطق الحرة و تسييرها لشخص معنوي (عمومي أو خاص) بناء على اتفاقية متبوعة بدفتر شروط، على أن يدفع إتاوة سنوية لإدارة الأملاك الوطنية.

- يخضع مستغلو المناطق الحرة لأنظمة التجارة الخارجية و الجمارك و الصرف و التشغيل المنصوص عليها في التشريع المطبق على المتعاملين في المناطق الحرة.

كما حدد المرسوم ذاته شروط العمل في المناطق الحرة، و من ذلك:

- يزود المتعاملون في المناطق الحرة ببطاقة تجارية خاصة.

- يتم تصدير و استيراد البضائع و الخدمات التي يستلزمها إقامة المشروع بكل حرية حسب النظام الجمركي و الجبائي و المصري الخاص، المحدد في التشريع و التنظيم المعمول بهما، باستثناء: (الجريدة الرسمية، 1994، صفحة 14)

- البضائع الممنوعة بصفة مطلقة.
 - البضائع التي تخل بالأخلاق أو النظام العام أو الأمن العام أو النظافة العمومية أو الصحة العمومية، أو البضائع التي تخالف القواعد السارية على حماية البراءات و علامات الصنع و حقوق التأليف و الاستنساخ و حماية بيانات المصدر.
- يتم تصدير البضائع و الخدمات الصادرة عن المنطقة الحرة في التراب الجمركي، شرط أن لا تتجاوز 20% من رقم الأعمال خارج الرسوم المفروضة على المتعامل. باستثناء المنتجات المصنعة في المنطقة الحرة، و التي تكون قيمتها المضافة من نسبة تساوي أو تفوق 50% من عوامل إنتاج محلية غير طاوقية، إذ يمكنها دخول التراب الوطني بمعدل لا يتجاوز 50%.

= لا يرخص البيع بالتجزئة داخل المنطقة، ما عدا في المناطق الحرة التجارية.

3. الهيئات المشرفة على المنطقة الحرة لبلارة: تشرف على ضبط و تنظيم النشاط في المنطقة الحرة "بلارة" كل من:
أ. وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها: أنشئت هذه اللجنة بموجب المادة 7 المرسوم التشريعي رقم 93_12، و من مهامها:

- إقامة شبك و حيد لمساعدة المستثمرين في إطار تنفيذ مشاريع الاستثمارات.
- تضمن متابعة مدى احترام المستثمرين للالتزامات التي تعهدوا بها في مجال إنجاز الاستثمارات.
- التنسيق بين الوكلاء في المناطق الحرة.
- تزويد المستثمرين بالمعلومات الاقتصادية، التقنية، التشريعية و التنظيمية التي تمهم.
- ب. اللجنة الوطنية للمناطق الحرة: تتكون هذه اللجنة من ممثلين عن ثماني وزارات إلى جانب ممثلين عن (بنك الجزائر، وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها، قيادة الدرك الوطني و المديرية العامة للأمن الوطني)، إضافة إلى أربعة ممثلين للمتعاملين ومستغل إحدى المناطق. من مهام هذه اللجنة أنها: (الجريدة الرسمية، 1994، صفحة 16، 17)
- تدرس و تقترح تعيين المناطق و تضبط حدودها.
- تفحص أية مسألة تتعلق بتطبيق التشريع و التنظيم المتعلقين بالمناطق الحرة.
- تبادر بأي تدبير يسمح بتحسين تسيير المناطق و جعل النشاط فيها ذي مردودية أحسن.

III - 3 إلغاء المنطقة الحرة لـ "بلارة":

تم إلغاء المنطقة الحرة لـ "بلارة" بموجب المادة 1 من القانون 06_10 المؤرخ في 24 جوان 2006، حيث تم عرض هذا القانون الذي ألغى الأمر رقم 03-02 المتعلق بالمناطق الحرة، إذ تم عرض هذا القانون من طرف وزير التجارة خلال الجلسة العلنية لمجلس الأمة يوم الثلاثاء 13 جوان 2006.

1. الظروف المحيطة بقرار إلغاء المنطقة الحرة لـ "بلارة": جاء ذلك تزامنا مع اقتراب سريان اتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية وإعادة استئناف المفاوضات الخاصة بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و التي طلبت من الجزائر إلغاء المادة 17 من الأمر رقم 03_02، و التي تنص على السماح بتصريف 50% فقط من السلع و الخدمات داخل الإقليم الجمركي.

و قد تزامن هذا الإلغاء مع الفشل في إيجاد مسير للمنطقة الحرة، رغم مرور سبع سنوات على صدور المرسوم التنفيذي 97_106 المتضمن قيام المنطقة الحرة لبلارة بولاية جيجل. و قد قامت وكالة ترقية الاستثمار و دعمه بإعلان مناقصة دولية في سنة 1998، للبحث عن مسير أو مستغل عن طريق الامتياز، و كانت النتيجة سلبية، و قررت الحكومة الجزائرية تحويل ما أنجز من مشروع المنطقة الحرة إلى منطقة صناعية عادية. (لبل، 2011_2012، صفحة 131، 132). و أكد وزير التجارة وقتها أنه: "لن تكون هناك مناطق حرة في الجزائر، و منطقة " بلارة" بولاية جيجل التي كلفت الدولة مليار سنتيم ستحول إلى منطقة صناعية." (حسان، 2007، صفحة 14)

2. المبررات و الأسباب المفسرة لإلغاء المنطقة الحرة لبلارة: لم تسجل المنطقة الحرة لـ "بلارة" أي طلب استثمار فيها منذ إنشائها على الرغم من موقعها الاستراتيجي، مما أدى إلى إلغائها، و يعود هذا التعثر إلى عدة عوامل نذكر منها: (أوسري، 2003، صفحة 45)

- يبدو أن الإعفاءات الضريبية و المزايا و الضمانات الأخرى وحدها لا تكفي لجلب الاستثمار، بل هناك جوانب أخرى تتعلق بمناخ الاستثمار بمكوناته المختلفة سواء البيئية أو السياسية أو المؤسسية أو المتعلقة بالسياسات الاقتصادية التي يجب دراستها، والمفروض تحسين مناخ الاستثمار في مجموعه و ليس من الجانب التشريعي فقط.
 - غياب تحليل الدوافع و المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي بالدرجة المطلوبة، فيجب التعرف على الاستراتيجية الفعالة التي تجعل المناطق الحرة جاذبة.
 - عدم إيجاد آلية للتخالف الاستراتيجي مع الشركات متعددة الجنسيات العملاقة ذات الاستثمارات الضخمة، و كذلك عدم تهيئة المنطقة لاستقبال الكيانات الاقتصادية الكبيرة.
 - عدم الترويج الكافي للاستثمار بالمنطقة الحرة و طنبا و دوليا، و كذا عدم الاستفادة بالدرجة المقنعة من تجارب المناطق الحرة الرائدة في العالم، مثل المنطقة الحرة بجبل علي بدبي، هونج كونج...
- كما يمكن تفسير أسباب فشل مشروع المنطقة الحرة لـ "بالأرة" بالعوامل التالية:

- بطئ القوانين و التشريعات و عدم وضوحها.
- أما التفسير الرسمي لهذا الإلغاء، فقد جاء في تصريح وزير التجارة، و الذي يعود حسبه لـ: "متطلبات الاقتصاد الوطني الذي يمر بمرحلة انتقالية... إن عوامة الاقتصاد و المبادلات بإسراعها في التفكيك الضريبي لجعل شروط الدخول إلى الأسواق هي نفسها لكل المنتجات و في كل الدول، جعلت المناطق الحرة تفقد طابعها الخصوصي المغربي، و لهذا فإن الإبقاء على الأمر المذكور سألما أصبح بدون فائدة... ليس لوجود المناطق الحرة ما يبرره، لأن التسهيلات التي تمنحها لصالح المبادلات التجارية و الاستثمار تمنح من قبل اتفاق الشراكة مع المجموعة الأوروبية، و هي من آثار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. و يحدد الوزير أسباب الإلغاء في وجود معطيات جديدة على إثر اتفاق الشراكة المبرم بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، و الذي دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، و الانضمام المستقبلي للبلاد للمنظمة العالمية للتجارة، و الاهتمام القليل المعبر عنه من قبل المستثمرين بالمنطقة الحرة لبالأرة (جيجل)، باعتبارها المنطقة الوحيدة من هذا النوع، المنشأة منذ دخول الأمر حيز التنفيذ، و يضيف إن أحكام الأمر رقم 02_03 كانت عراقيل في تقدم المفاوضات بين الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة، و يقصد بذلك المادة 17. "(حسان، 2007، صفحة 14، 15)

و هذه هي المغالطة الجوهرية، فالمنظمة العالمية للتجارة تشجع إنشاء المناطق الحرة لزيادة تدفقات التجارة الدولية بين الوحدات الإنتاجية الموزعة عبر هذه المناطق، و التي تعتبر قواعد استثمارية بامتياز للاستثمارات الأجنبية المباشرة، موفرة لها كل الهياكل القاعدية و المناخ الجيد للاستثمار. و فيما يخص الدخول في الشراكة للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي فلا يوجد أي تأثير على المناطق الحرة، فهذه المناطق تحكمها و تنظمها قوانين و تشريعات خاصة بها غير القوانين المحلية، فهي تتعامل مع باقي اقتصاديات العالم بكل حرية و بدون استثناء، فالفرق الجوهرية بين المناطق الحرة الصناعية للتصدير من جهة و الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و الدخول في اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي هو توجه تجاري، يأتي من المفروض في المرحلة الثانية بعد إنشاء المناطق الحرة الصناعية للتصدير لخلق قواعد صناعية تنافسية، تستطيع منافسة المنتجات العالمية، و خير دليل على ذلك تزايد الدول المتنبية للمناطق الحرة الصناعية التي غالبيتها أعضاء في المنظمة العالمية للتجارة. (شاشوة، 2015، صفحة 23)

فمصر و الأردن قامتا بتوقيع العديد من اتفاقيات التبادل الحر مع العديد من الدول و الكيانات، من بينها اتفاقية الشراكة الأوروبية، التي دخلت حيز التنفيذ في 01 ماي 2002 بالنسبة للأردن و في 5 جانفي 2004 بالنسبة لمصر، و على الرغم من

ذلك ما زالت المناطق الحرة بما في نمو و ازدهار مستمرين، بل و إن كلا الدولتين بصدد التخطيط لإنشاء المزيد من هذه المناطق في ترابهما الوطني. (لوكال و مجاني، 2017، صفحة 9)

كما أن هشاشة بيئة الأعمال و عدم استقرار الاقتصاد الجزائري، باعتباره اقتصادا ريعيا يتأثر بتقلبات أسعار النفط غير المستقرة، كانت رادعا للاستثمار الأجنبي بالجزائر خلال فترة التسعينات. و يمكن إضافة إلى هذه المبررات، تعداد عوامل أخرى، نوجزها فيما يلي: (حوشين و هارون، 2016، صفحة 73،

74)

- عدم الاستقرار السياسي، إذ لغياب هذا العامل أثر كبير على توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فنظرا للوضعية الاقتصادية و الأمنية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينيات، فإن أهم هيئات ضمان الاستثمار من خلال تقديرها لخطر البلاد قامت بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر الجدد مرتفع، و لهذا قامت برفع علاوات تأمين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية، إلا أن هذه الزيادة لم تكن المحدد الأساسي لغياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن الجزائر، فالدور الذي لعبته وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية جعلت المستثمر الأجنبي لا يفكر حتى في زيارة الجزائر ناهيك عن الاستثمار فيها.
- العجز الكبير في الاتصالات و المعلومات، و ذلك لعدم التنسيق بين الهيئة المشرفة على الاستثمار و الهيئات الأخرى التي لها دور في عملية الاستثمار.
- ثقل الإجراءات الإدارية و تعدد الهيئات المتدخلة في مسار الاستثمار و البيروقراطية و الروتين الإداري في الإجراءات و إنجاز المعاملات.

- مشكلة المركزية الحاكمة، حيث لوحظ سيطرة القطاع العام و الاقتصاد الممركز و المخطط و بشكل ملحوظ.
- مشكل التمويل و عجز القطاع المصرفي.
- التخلف الكبير في الهياكل القاعدية.
- عدم وجود سوق تنافسية، و هذا لوجود الأنشطة غير الرسمية بحجم كبير، و التي تمثل ربع النشاط الاقتصادي، و هذه الوضعية لا تسمح لأي مستثمر محلي أو أجنبي أن يستثمر في سوق به سوق سوداء مع عدم وجود تنظيم للسوق.

IV. المحور الثالث: 2022 سنة بعث المناطق الحرة في الجزائر من جديد: ما الجديد؟

أصدرت الجزائر عام 2022 القانون رقم 22_15 المؤرخ في 20 جويلية 2022 المحدد للقواعد المنظمة للمناطق الحرة، إذ عرفها بأنها: "فضاءات محددة ضمن الإقليم الجمركي، حيث تمارس بها نشاطات صناعية و/أو تجارية و/أو تقديم خدمات. " (الجريدة الرسمية (قانون 22_15)، 2022، صفحة 9)

و عليه يتم إنشاء المناطق الحرة في الجزائر بموجب مرسوم تنفيذي بناء على اقتراح من وزير التجارة و/أو الوزراء المعنيين، يحدّد موقعها الجغرافي و حدودها و مساحتها و مكوناتها و النشاطات المرخصة بها، و تضم المنطقة الحرة ميناء أو مطارا بكامله أو جزء منه أو النقاط الحدودية للعبور.

IV. 1- تنظيم النشاط في المناطق الحرة وفق القانون الجديد 22_15:

يمنح امتياز تسيير المناطق الحرة لـ "الشركة الجزائرية للمناطق الحرة" و "اللجنة الوطنية للمناطق الحرة التجارية" ، و التي يتم إنشاؤها لدى الوزير المكلف بالتجارة، مقابل إتاحة يجب دفعها لدى إدارة الأملاك الوطنية، مع إلزامية خضوع المتعامل المكلف بتسيير منطقة النشاط الحر للتشريع و التنظيم الخاصين بالجمارك و الصرف و البيئة و التشغيل و الضمان الاجتماعي. و قد

كشف وزير التجارة و ترقية الصادرات عند إصدار القانون رقم 15_22 أن مشروع المناطق الحرة يهدف إلى تعزيز الاستثمار وتحفيز الإنتاج المحلي و تنويع الاقتصاد الوطني و ترقية الصادرات مع خفض فاتورة الواردات، فضلا عن جلب المؤسسات الناشئة والشركات الأجنبية التي يخصص إنتاجها أساسا للتصدير، و قد جاء القانون الجديد تحسبا لدخول الاستراتيجية الوطنية للتصدير حيز التنفيذ. جاء في نص القانون أنه يتم إعفاء النشاطات التي تمارس في المنطقة الحرة من جميع الحقوق و الضرائب و الرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي و شبه الجبائي و الجمركي، باستثناء:

= الحقوق و الرسوم المتعلقة بالمركبات و السيارات السياحية، باستثناء المركبات و السيارات المتصلة بالاستغلال.

= المساهمات و الاشتراكات في نظام الضمان الاجتماعي الجزائري.

كما حددت المواد (9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16) من القانون رقم 15_22 ضوابط النشاط في المناطق

الحرة، كالآتي: (الجريدة الرسمية (قانون 15_22)، 2022، صفحة 9، 10)

= يجب أن تكون الاستثمارات التي ينجزها الأشخاص المعنويون غير المقيمين برؤوس الأموال بواسطة العملات القابلة للصرف المسعرة رسميا من طرف بنك الجزائر، الذي يثبت قانونا استيراد هذه العملات أو يثبتها بنك تجاري معتمد.

= يمكن للأشخاص المعنويين المقيمين استثمار رؤوس الأموال في المناطق الحرة بعملة أجنبية قابلة للتحويل أو بالدينار القابل للصرف.

= يجب أن تكون المبادلات التجارية التي تتم في المنطقة الحرة بعملات أجنبية قابلة للتحويل مسعرة رسميا من طرف بنك الجزائر الذي يثبت قانونا استيراد هذه العملات أو يثبتها بنك تجاري معتمد.

= تخضع حركات رؤوس الأموال داخل المنطقة الحرة، أو فيما بين هذه المنطقة و الإقليم الجمركي أو مع خارج التراب الوطني إلى التشريع و التنظيم الخاصين بالصرف ساري المفعول.

= يمكن للمتعاملين الذين ينشطون في المنطقة الحرة تصدير و استيراد السلع و الخدمات بكل حرية حسب النظام الجبائي و النظام الجمركي و نظام الصرف المنصوص عليه.

= تخضع عمليات تزويد المتعاملين المتواجدين في المنطقة الحرة بالسلع و الخدمات انطلاقا من الإقليم الجمركي لتنظيم التجارة الخارجية و مراقبة الصرف، و كذلك للنظام الجبائي و الجمركي المطبق على التصدير.

= يجب ألا يتجاوز تصريف السلع الواردة من المنطقة الحرة إلى الإقليم الجمركي نسبة 20% من رقم الأعمال لكل منتج.

= يمكن أن تكون البضائع المقبولة في المنطقة الحرة و الواردة من الخارج أو من الإقليم الجمركي موضوع تنازل بين متعاملين متواجدين فيها.

IV. -2 الفرق بين التجربة المستحدثة في إطار القانون 15_22 و التجربة الملغاة:

تعد الجزائر واحدة من بين 120 دولة عبر العالم بما مناطق حرة (أكثر من 5000 منطقة حرة)، كما تعد واحدة من بين 37 دولة إفريقية بما مناطق حرة. إن إعادة إحياء تجرية المناطق الحرة في الجزائر في إطار القانون 15_22 لا يعني إعادة إحياء القانون السابق و المراسيم التشريعية و التنفيذية السابقة، و التي تم بموجبها إنشاء المنطقة الحرة لـ " بالأرة"، فالقانون الجديد 15_22 حسب توضيح وزير التجارة و ترقية الصادرات لا يتعلق بمنطقة خاصة أو بنوع معين أو بعدد محدد من المناطق، بل هو أساس قانوني يصلح لكل زمان و مكان، و لأي نوع من أنواع المناطق الحرة. أما المنطقة الحرة " بالأرة" فكانت ذات طابع صناعي فقط، غير أن القانون 15_22 يفتح المجال بأن يتم إنشاء مناطق حرة صناعية، أو تجارية، أو صناعية و تجارية. فإذا كانت المنطقة الحرة تجارية فإنها لن تضم مصانع للإنتاج و لكنها ستحتوي على مخازن للسلع الموجهة للتصدير.

يهدف القانون الجديد 22_15 إلى تطوير التجارة الخارجية و الرفع من حجم التبادلات و ترقية صادرات البلد خارج قطاع المحروقات، باعتبارها مناطق مخصصة للتصدير، ذلك أن 80% على الأقل من منتجاتها سيتم تصديرها سواء كان المتعامل محليا أو أجنبيا.

كما يستهدف هذا القانون معالجة إشكالية محاربة التهريب من خلال تطوير المبادلات التجارية مع البلدان الإفريقية المجاورة عن طريق إنشاء مناطق حرة. فالتوجه الجديد للدولة و القاضي ببعث سياسة المناطق الحرة يتزامن مع دخول الاستراتيجية الوطنية للتصدير حيز التنفيذ، حيث أكد وزير التجارة و ترقية الصادرات خلال عرضه لمشروع القانون المحدد للقواعد العامة المطبقة على المناطق الحرة، أمام أعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية و التنمية و الصناعة لدى المجلس الشعبي الوطني يوم 9 ماي 2022، أنه يتزامن مع المصادقة على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAF) و دخولها حيز التطبيق ابتداء من 1 جويلية 2022، كما أن انضمام الجزائر لهذه الاتفاقية يشكل فرصة كبيرة لتطوير الاقتصاد الوطني و تعزيز المبادلات التجارية مع 54 دولة موقعة على هذه الاتفاقية، و التي ستضم 1.2 مليار نسمة و تحقق ناتجا محليا إجماليا يعادل 2500 مليار دولار.

و خلال عرضه لمشروع القانون المحدد للقواعد العامة المطبقة على المناطق الحرة، أمام أعضاء مجلس الأمة يوم 28 جوان 2022، أكد وزير التجارة و ترقية الصادرات أن المناطق الحرة في إطار القانون 22_15 تعتبر إحدى آليات التنمية على المستوى الوطني و الإقليمي عن طريق خلق فرص العمل و تحسين التكوين المهني و تطوير و تنويع الصادرات و جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جانب زيادة عائدات العملة الأجنبية. هذا و تعتبر المناطق الحرة نقاط تعاون و تكامل اقتصادي في إفريقيا، و آلية لتنويع الاقتصاد الوطني و ترقية الصادرات، إذ ينتظر أن تكون بوابة الجزائر نحو إفريقيا في إطار التوجه نحو الامتداد الإفريقي، فموقع الجزائر الاستراتيجي يمكن أن يفتح عدة بوابات في تلمراس، برج باجي مختار، إن قزام، جانت، إليزي، تندوف و غيرها، ما يعني أن المناطق الحدودية الجنوبية ستحظى بالأولوية في احتضان المناطق الحرة المزمع إنشاؤها، خاصة و أن الجزائر عملت منذ سنوات على بناء المعابر و مد شبكة طرقات تمتد لآلاف الكيلومترات، أهمها الطريق السريع العابر للصحراء و الذي تشارف أشغاله على الانتهاء، يبلغ طوله حوالي 5000 كلم، و يمر على الجزائر و مالي و النيجر وصولا إلى نيجيريا، و الذي يعد جزء من مشروع طريق الوحدة الإفريقية، و الذي يضم شبكة طرق تربط ست دول إفريقية هي (الجزائر، تونس، مالي، النيجر، التشاد و نيجيريا)، والذي يهدف إلى تعزيز المبادلات التجارية و تحقيق التكامل الإقليمي.

IV. -3- إحياء تجربة المناطق الحرة بين التفاؤل و الحذر:

قد تثير إعادة إحياء تجربة المناطق الحرة في الجزائر نوعا من التخوف من تكرار الأخطاء و الممارسات نفسها التي أدت إلى فشل تجربة المنطقة الحرة لـ "بالرة"، فيما تبقى حالة من التفاؤل بتوقع نتائج إيجابية و أداء أفضل للنهوض بالاقتصاد الوطني و تعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي.

و يرى محللون اقتصاديون آخرون ضرورة خفض سقف التوقعات بشأن فعالية القانون الجديد، بما يتضمنه من مزايا وتخفيضات لجذب الاستثمارات. و في هذا الإطار يستعرض أستاذ الاقتصاد (أحمد شريفني) عددا من الدلائل و الإشارات منها ما يميز الاقتصاد العالمي و منها ما يطبع الاقتصاد الجزائري، و هو ما يعرقل استقطاب استثمارات خارجية إلى الجزائر: (فنينيش،

2022)

- عودة كثير من دول العالم للسياسات الحمائية و النزاعات الاقتصادية و الممارسات الانكماشية.
- إعادة توجيه الأموال نحو البلدان الأصلية و إخراجها من البلدان النامية.

- حالة عدم اليقين التي تعيشها الأسواق المالية الدولية و الصناديق الاستثمارية، و هو ما يقلل من تدفق الاستثمارات نحو الأسواق الجديدة.
- تقلب السياسات العمومية في مجال الاستيراد و التصدير، و صدور قرارات تحد من استيراد البضائع و منع تصدير أخرى، وهذا ما يناقض قواعد حرية التجارة التي تعتمد عليها المناطق الحرة.
- و خلال عرض قدمه وزير التجارة و ترقية الصادرات خلال الاجتماع الدوري للحكومة يوم 22 فيفري 2023، جاء فيه أنه و تطبيقاً لأحكام القانون 22_15 يجري حالياً العمل على تحديد الأقاليم التي سيتم فيها إنشاء مناطق حرة وفق ترتيب الأولوية على أساس:
- معايير اقتصادية تأخذ في الحسبان طابع كل منطقة حرة و خصوصيات كل فضاء مقترح لإقامتها.
- طريقة التمويل التي يتعين اعتمادها.
- مساهمة الدولة في مجال تهيئة شبكات المنافع العامة و إنجاز المنشآت القاعدية.
- دفتر الشروط الذي يحدد كفاءات تسيير المناطق الحرة و استغلالها.

نلاحظ من خلال تجربة المنطقة الحرة لـ " بلاّرة" أنها اقتصرت على سن القوانين دون تطبيقها، بل سرعان ما يتم التراجع عنها و إلغاؤها. ثم إن عدم إعطاء المناطق الحرة دورها الحيوي الذي يتعين عليها لعبه كأقطاب صناعية و تجارية حد من قدرتها على خلق الثروة و تحقيق القيمة المضافة، و حرم الاقتصاد الوطني من تحقيق نسيج صناعي متنوع متكامل رأسياً إلى الأمام و إلى الخلف بين الشركات الناشطة في المنطقة، و ما كان يمكن أن ينجر عن ذلك من نقل المعارف الفنية و الإدارية. و انطلاقاً مما سبق عرضه، نجد أن فشل تجربة المنطقة الحرة لـ " بلاّرة" و عدم قدرتها على استقطاب الاستثمارات يعود لعدم توفر المقومات الأساسية اللازمة لنجاحها، و التي تشكل بالنسبة لنا دروساً ينبغي الاتعاض بها و الاستفادة منها لإنجاح التجربة الجديدة.

V. الخلاصة:

جاء إحياء مشاريع إقامة المناطق الحرة في الجزائر في إطار القانون 22_15، بعد حوالي ربع قرن من تجربة منطقة "بلاّرة" عام 1997 الفاشلة، لكن يبدو أن المشكل بالنسبة لحالة الجزائر ليس في المناطق الحرة كأداة اقتصادية، و لكن عدم الجدوية في ضبط سياسة واضحة الأهداف و الأدوات لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة جعل مآل مشروع المنطقة الحرة لـ " بلاّرة" الفشل. و قد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- تقع المناطق الحرة داخل الحدود الوطنية للدولة، تقام في الموانئ الحرة و مناطق التجارة الحرة من الضرائب (Tax Free) على مستوى المطارات و مناطق التصنيع الموجه للتصدير، إلا أنها من حيث المعاملة الجمركية تأخذ حكم الأرض الأجنبية
- تعتبر المناطق الحرة على اختلاف صورها و أشكالها أحد السمات الأساسية للاقتصاديات القائمة على الحرية التجارية، إذ يهبط ظهور المناطق الحرة بالتوجه نحو تحرير الاقتصاد بما في ذلك تحرير التجارة و تشجيع الاستثمارات المحلية و الأجنبية.
- تم تبني فكرة إقامة مناطق حرة في الجزائر تماشياً مع الرغبة الملحة لتحرير عجلة الاستثمار، فوضع نظام المناطق الحرة بما هو التزام و إقرار بمباشرة سياسة الانفتاح الاقتصادي، و ما يتضمنه ذلك من ضمانات أكثر لاستمالة المستثمرين المحليين و الأجانب.
- فاز ترشيح منطقة "بلاّرة" بولاية جيجل لاحتضان أولى منطقة حرة بالجزائر عام 1997، بناء على معايير اقتصادية و أخرى ترتبط بالتهيئة العمرانية، لتصبح "بلاّرة" منطقة حرة ذات وجهة صناعية للتصدير.
- لم تسجل المنطقة الحرة لـ "بلاّرة" أي طلب استثمار فيها منذ إنشائها على الرغم من موقعها الاستراتيجي، مما أدى إلى إلغائها عام 2006، و قد تباينت الأسباب المفسرة لهذا التعثر بين تحليلات اقتصادية و قانونية و تصريحات رسمية.

=تزامن إلغاء المنطقة الحرة لـ "بلأرة" مع اقتراب سريان اتفاق الشراكة الأورومتوسطية، و إعادة استئناف مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، غير أنها ليست سببا كافيا لتبرير فشل هذه التجربة، إذ لا يوجد أي تأثير لاتفاقية الشراكة أو لمبادئ المنظمة العالمية للتجارة على المناطق الحرة، و التي تحكمها و تنظمها قوانين و تشريعات خاصة بما تختلف عن القوانين المحلية.

= يعود إلغاء المنطقة الحرة لـ "بلأرة" في جانب كبير منه إلى الظروف السياسية و الأمنية الصعبة خلال تسعينات القرن العشرين، و التي صعبت إقناع المستثمرين بالتوطن في المنطقة وقتها، رغم المزايا و التحفيزات الممنوحة لهم.

= أدت هشاشة مناخ الأعمال و عدم وضوح القوانين و التشريعات المنظمة للاستثمار و عدم استقرارها، إلى التأثير سلبا على ديناميكية النشاط الاقتصادي في المنطقة الحرة لبلأرة، و بالتالي ركود الاستثمارات المحلية و الأجنبية بها.

= تتزامن إعادة إحياء المناطق الحرة في الجزائر في إطار القانون الجديد 15_22 مع دخول الاستراتيجية الوطنية للتصدير حيز التنفيذ، و التي ستسمح بتعزيز المبادلات التجارية مع دول الجوار الجنوبية منها خاصة، إذ ستحظى المناطق الحدودية الجنوبية بالأولوية في احتضان المناطق الحرة المزمع إنشاؤها.

وقوفا عند هذه النتائج و في إطار التأسيس لتجربة ناجحة في إقامة المناطق الحرة بالجزائر، نقدم المقترحات التالية:

= ضرورة العمل على توفير استقرار سياسي و قانوني يسمح باستقطاب الاستثمارات بالمناطق الحرة.

= ضرورة تقديم تحفيزات ضريبية تنافسية و إجراءات تسهيلية تضاهي تلك التي تقدمها دول الجوار.

= النظر في المشاكل و الأخطاء التي رافقت إنشاء المناطق الحرة في التجربة السابقة (في التسعينات)، و العمل على تفاديها لتفعيل النشاط في المناطق الحرة بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بها.

= ضرورة العمل على إعداد دليل المستثمر بالمناطق الحرة، و الذي يتم من خلاله تعريف المستثمرين المحليين و الأجانب بالفرص الاستثمارية المتاحة بهذه المناطق، و الذي يعتبر أداة ترويجية تركز على التعريف بهذه المناطق و أهدافها و المزايا الممنوحة للمستثمرين بها و التوعية بدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية بالبلد.

= ضرورة توفير البنى التحتية اللازمة بالمناطق الحرة و تجهيزها بالمرافق و المنشآت الضرورية.

= ضرورة تبني نظام الرقمنة لإدارة المناطق الحرة، قائم على قاعدة بيانات كافية حول كافة المعطيات المرتبطة بالمنطقة، و ربطها مباشرة بالمؤسسات المستثمرة و الهيئات الحكومية ذات العلاقة بها.

= ضرورة تأهيل الموارد البشرية العاملة في إدارة المناطق الحرة، مع التحديث المستمر للبرامج التدريبية التي يخضعون لها، لتمكينهم من التعامل مع المشكلات التي تواجه مشروعات المناطق الحرة.

VI. المراجع:

المراجع العربية:

• الأطروحات:

1. حسان، نادية، (2007)، أسباب فشل الأمر رقم 02_03 المتعلق بالمناطق الحرة كآلية لتنفيذ الاستراتيجية الجزائرية في مجال الاستثمار: مقارنة قانونية على ضوء التشريعات المقارنة ، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر.

2. لبعل، فطيمة، (2011_2012)، المناطق الحرة العربية و دورها في تنمية التجارة العربية البينية: المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية (2000_2010)، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر.

• المقالات:

1. الأسعد، بشار محمد، المناطق الحرة، الموسوعة العربية، الموسوعة القانونية المتخصصة، المجلد: 7، المحكمة الجنائية الدولية، ولاية المظالم في الإسلام، ص: 214
2. الزبود، عبد الله سليمان عقله، (2021)، المناطق الحرة العربية و دورها في تنمية البلد المضيف ، المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية و القانونية، المجلد: 5، العدد: 5، ص: 89، 98
3. السيد، سميرة عاشور، (2020)، نشأة و تطور فكرة المناطق الحرة_دراسة ميدانية في مدينة بوسعيد، مجلة كلية الآداب جامعة بور سعيد، العدد: 15، ص: 290، 320
4. أوسرير، منور، (2003)، دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلاّرة) ، مجلة الباحث، ورقلة، عدد: 2، ص: 40، 48
5. باعمر، عبد القادر أحمد حفيظ بهام، فتوح، إبراهيم، (2019)، دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية في سلطنة عمان _دراسة ميدانية على المنطقة الحرة بصلالة_ ، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، المجلد: 3، العدد: 3، ص: 337، 359
6. بن أحمد، سميرة، هداجي، نذير، (2020)، دور المناطق الصناعية و المناطق الحرة كمناطق استثمارية خاصة في تعزيز النمو الاقتصادي لمجتمعات عربية مع الإشارة إلى تجربة شركة كوندور إلكترونيك ببرج بوعريبيج و المنطقة الحرة جبل علي، مجلة إيكوفين، المجلد: 2، العدد: 2، ص: 15، 24
7. بوعكاز، إيمان، بحري، أميرة، (2020)، المنطقة الحرة "نر أم كرين" و دورها في ترقية الصادرات الجزائرية _الوعود والآفاق_، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد: 09، العدد: 05، ص: 64، 86
8. شاشوة، حميد، (2015)، المناطق الحرة الصناعية للتصدير كأداة لانتعاش الاقتصاد الجزائري ، مجلة الإصلاحات الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد: 10، العدد: 20، ص: 15، 40
9. عابد، فضائي، (2008)، اقتصاديات المناطق الحرة في سوريا _دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة الوضع الراهن والمقترحات_، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد: 30، العدد: 3، ص: 9، 27
10. لوكال، أمال شهرزاد، مجاني، غنية، (2017)، المناطق الحرة في الجزائر على ضوء تجرتي مصر والأردن، مجلة العلوم التجارية، المجلد: 16، العدد: 4، عدد خاص 01، ص: 5، 14

• المدخلات:

1. بلعزوز، بن علي، مداني، أحمد (13 و 14 نوفمبر 2006)، دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر _دراسة حالة المنطقة الحرة "بلاّرة" _، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول: آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.

2. حوشين، كمال، هارون، سميرة (25 و 26 ماي 2016)، تجربة المنطقة الصناعية الحرة في الجزائر "المنطقة الحرة بلآرة"، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي الخامس، حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة و مستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر.
3. ساحل، محمد، (25 و 26 ماي 2016)، المنطقة الحرة في الجزائر بين الإلغاء و مقومات و إيجابيات الإحياء، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي الخامس، حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة و مستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر.
4. مزريق، عاشور، (2013)، دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية _تجارب مختارة_، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول آفاق التنمية الإقليمية و المكانية في الجزائر، جامعة أدرار، الجزائر.

• مواقع الانترنت:

1. موقع الجريدة الرسمية الجزائرية: www.joradp.dz
2. منظمة الجمارك العالمية، (2020)، الدليل العلمي بشأن المناطق الحرة، الإصدار الأول، متاح على الرابط: https://www.wcoomd.org/-/media/wco/public/ar/pdf/topics/facilitation/instruments-and-tools/tools/free-zone/practical-guidance-on-free-zones_ar.pdf?la=en

المراجع الأجنبية:

1. Andrea Viski. Quentin Michel, (Autumn 2016), **Free Zones and Strategic Trade Controls**, STRATEGIC TRADE REVIEW, Volume 2, Issue 3.
2. Ates, G., Ates, M.S., CanpolatGokce, E., Toktas, D., (2022). Dilemmas and challenges in the transformation of free zones: global trade prospects. Press Academia Procedia (PAP), 15.
3. François Bost, (2019), **Special economic zones:methodological issues and definition**, transnational corporations, Volume 26, Number 2.
4. OzonAction, **Free Trade Zones and trade in ODS**, United-Nations Environment Programme (UNEP) Division of Technology, Industry and Economics, France.
5. Revised KYOTO Convention, **Specific Annex D, Chapter 2, Free zones**, World Customs Organization.
6. Walid Ayadi, (juin 2009), **Les zones franches en Afrique du nord dans le secteur du textile: Impacts commerciaux et juridiques**, Exigence partielle de la maîtrise en droit international (Il.m), université du Québec à Montréal.
7. Xiangming Chen, (October 2009), **The Evolution of Free Economic Zones and the Recent Development of Cross- National Growth Zones**, International Journal of Urban and Regional Research, 19(4).

References translated from Arabic :

• Theses:

1. Hassan, Nadia, (2007), **Reasons for the failure of Ordinance No. 03_02 related to free zones as a mechanism for implementing the Algerian strategy in the field of investment: a legal approach in the light of comparative legislation**, Doctor's thesis, Faculty of Law, University of Algiers, Algeria.
2. Lebaal, Fatima, (2011_2012), **Arab free zones and their role in the development of inter-Arab trade: the joint Jordanian-Syrian free zone (2000_2010)**, Master Thesis, Department of Economic Sciences, Specialization: International Economics, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of Biskra , Algeria.

• **Articles:**

1. Al-Asaad, Bashar Muhammad, **Free Zones**, The Arabic Encyclopedia, The Specialized Legal Encyclopedia, Volume: 7, The International Criminal Court, The State of Grievances in Islam, p. 214
2. Alzyoud, Abdullah Suliman Oqla, (2021), **Arab free zones and their impact on the host country's development**, Arab Journal of Science and Research Publishing, Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, Volume(5), Issue(5), p. 89 - 98
3. El-Sayed, Samira Achour, (2020), **The emergence and development of the idea of free zones**, a fieldstudy in the city of Port Said, Journal of the Faculty of Arts, Port Said University, Issue: 15, p. 290, 320
4. Ousrir, Mnawar, (2003), **A theoretical study on free zones (Bellara Region Project)**, Researcher Magazine, Ouargla, Issue: 2, p. 40, 48
5. Baamar, Abdelkader Ahmed Hafidh Barham, Fatouh, Ibrahim, (2019), **The Role of Free Zones in Economic Development in Oman (Field study on Salalah Free Zone)**, Journal of Economics of Money and Business, Volume: 3, Issue: 3, p. 337, 359
6. BenAhmed, Samira, Hedadji, Nadir, (2020), **The role of industrial zones and free zones as special investment zones in promoting economic growth for Arab societies With reference to the experience of Condor Electronic in the Bou Arerrigo Free Zone and Jebel Ali Free Zone**, Ecofin Magazine, Volume: 2 Issue: 2, p.15, 24
7. Bouakaz, Iman, Bahri, Amira, (2020), **The free zone "Bir Um Grein" and its role in promoting the Algerian exports: promises and prospects**, Journal of Elijthihad for Legal and Economic Studies, Volume: 09, Issue: 05, p. 64, 86
8. Chachoua, Hamid, (2015), **Industrial Free Zones for Export as a Tool for the Recovery of the Algerian Economy**, Journal of Economic Reforms and Integration into the Global Economy, Volume: 10, Issue: 20, p. 15, 40
9. Abed, Fadlieh, (2008), **Economics of Free Zones in Syria: Analytical :practical and comparative study**, Current status and recommendations, Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies, Economic and Legal Sciences Series, Volume: 30, Issue: 3, p. 9, 27
10. Lokal, Amel chahrazed, Medjani, Ghaniya, (2017), **Free Zones in Algeria in Light of the Experiences of Egypt and Jordan**, Commercial Sciences Journal, Volume: 16, Issue: 4, Special Issue 01, p. 5, 14
- 11.

• **Interventions:**

1. Belazouz, Ben Ali, Madani, Ahmed (November 13th, 14th, 2006), **The role of free zones as an incentive to attract foreign direct investment - a case study of the free zone "Belara"**, a research paper presented within the international scientific forum on: the effects and repercussions of the partnership agreement on Algerian Economy, Faculty of Economics and Management Sciences, University of Setif, Algeria.
2. Hoshin, Kamel, Haroun, Samira (May 25th, 26th, 2016), **The experience of the free industrial zone in Algeria "Bellara Free Zone"**, a research paper presented within the Fifth International Scientific Forum, on: Foreign direct investment and the future of industrial free zones for export, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of Boumerdes, Algeria
3. Sahel, Mohamed, (May 25th, 26th, 2016), **The free zone in Algeria between cancellation and the elements and positives of revival**, a Research paper presented within the Fifth International Scientific Forum, on: Foreign direct investment and the future of industrial free zones for export, Faculty of Economic Sciences And commercial and management sciences, University of Boumerdes, Algeria.

4. Mezrig, Achour, (2013), **The Role of Free Zones as a Form of Foreign Direct Investment in Achieving Regional Economic Development _Selected Experiences_**, Research paper presented within the first national forum on regional and spatial development prospects in Algeria, University of Adrar, Algeria.

• **Websites:**

1. The Algerian Official journal Website: www.joradp.dz

2. World Customs Organization Website, (2020), Practical Guidance on Free Zones, first edition, available at the link: https://www.wcoomd.org/-/media/wco/public/global/pdf/topics/facilitation/activities-and-programmes/free-zone/wco-fz-guidance_en.pdf?la=en